

دراسة تحليلية للإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي بالوطن العربي  
(ملاحج - تحديات - مقترحات)

Analytical study of animal, poultry and fish production in  
the Arab world  
(Features - Challenges - Suggestions)

اعداد

أ.د. أشرف رجب الضام

أستاذ الاجتماع الريفي المتفرغ، قسم بحوث الاجتماع الريفي، معهد بحوث الإرشاد الزراعي  
والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، جيزة، مصر

Doi: 10.21608/asajs.2020.113630

قبول النشر: ٢٥ / ٦ / ٢٠٢٠

استلام البحث: ١٥ / ٥ / ٢٠٢٠

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الملاحج الرئيسية والتحديات التي تواجه الإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي بالوطن العربي ووضع التوصيات والمقترحات لتنمية وتطوير هذه المجالات، كما تهدف الدراسة في منهجها الوصفي إلى التعرف على التغيرات الحادثة في تطور إجمالي الإنتاج والاستهلاك الحيواني والداخلي والسمكي بالوطن العربي في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، وكذلك معدلات الاكتفاء الذاتي وقيمة الفجوة الغذائية وقيمة الفاقد، بالإضافة إلى إجمالي التجارة البيئية العربية للإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي، واعتمدت الدراسة على العديد من المصادر مثل الكتب والدوريات والتقارير الدورية لمنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وتم معالجة البيانات بالأساليب الإحصائية المناسبة (النسب المئوية المنحنيات والأعمدة البيانية).

وفيما يتعلق بتطور إجمالي الإنتاج في الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٩، فقد زاد إجمالي إنتاج اللحوم الحمراء، ولحوم الدواجن، والأسماك، وبيض المائدة، والألبان ومنتجاتها من ٤,٨، ٣,١، ٤,١، ١,٥، ٢٦ مليون طن في عام ٢٠١٤ إلى ٤,٩، ٤,٤، ٢,١، ٢٦,٢ مليون طن عام ٢٠١٩، وعلي التوالي، وبينت النتائج زيادة إجمالي استهلاك اللحوم الحمراء، ولحوم الدواجن، والأسماك من ٥,٧، ٤,٧، ٣,٩،

مليون طن (٢٠١٤) إلى ٦,٨، ٦,٢، ٤,٦ مليون طن (٢٠١٧)، علي التوالي، وأوضحت النتائج زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء، واللحوم البيضاء، والإنتاج السمكي، والألبان ومنتجاتها من ٨٣%، ٦٧%، ١٠٢%، ٨١% عام ٢٠١٤ إلى ٨٦%، ٧٤%، ١٠٦%، ٨٤% في ٢٠١٨، علي التوالي، بينما انخفض معدل الاكتفاء الذاتي من بيض المائدة من ٩٥% عام ٢٠١٤ إلى ٩٤% في عام ٢٠١٨.

ومن التحديات التي تواجه الإنتاج الحيواني في الوطن العربي هو قيمة إجمالي الفجوة الغذائية له، حيث تتراوح بين ٨,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٦ وبين ٨,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٨، والتحدي الثاني يتمثل في قيمة الفاقد من الإنتاج الحيواني والداخلي والذي يصل إلى حوالي ٩ مليون طن، تفقد في مراحل الإنتاج والاستهلاك، وتقدر بما يقرب من ٢,٢ مليون طن في اللحوم الحمراء والبيضاء، وحوالي ١,٥ مليون طن في الأسماك، وما يزيد عن ٥,٣ مليون طن في الألبان ومنتجاتها، والتحدي الثالث هو ضعف التجارة البينية للإنتاج الحيواني بين الدول العربية فقد انخفضت من ٨,٢٣ مليار دولار (٢٠١٧) إلى ٦,٨ مليار دولار في ٢٠١٨، بقيمة تقدر بنحو ١,٤٣ مليار دولار.

وأوصت الدراسة بتعزيز وتنمية الاستثمارات العربية الموجهة نحو أنشطة الإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي لتحقيق أعلي معدلات للأمن الغذائي، ووضع سياسات تمويلية لتطوير ودعم صغار المربين والصيادين ووضع برامج تدريبية متطورة ومكثفة لهم، وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق العربي في مجالات الاستغلال الأمثل للموارد الحيوانية مع تنسيق المواقف في المحافل والهيئات الدولية، والحد من نسب الفقد والهدر في المنتجات الحيوانية في مراحل التصنيع والتسويق والاستهلاك، ورفع مستوي الوعي العربي والتعريف بالحقوق والالتزامات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية في هذا المجال، وتوفير شبكة نظم المعلومات وخرائط لمناطق الرعي والصيد وتطوير نظم التجارة والتسويق لهذا القطاع.

### المقدمة والمشكلة البحثية

تقدر أعداد السكان بالوطن العربي بأكثر من ٥٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٩، منهم ٢٠٤ مليون نسمة يعيشون في الريف تبلغ نسبتهم ٤١%، بينما يعيش في الحضر ٢٦٩ مليون نسمة بنسبة ٥٩% في الحضر، وتراجع نسبة سكان الريف العربي سنويا بسبب الهجرة المتزايدة من الريف والحضر وكذلك عدم وجود الخدمات المناسبة، وبطء وضعف التنمية في المناطق الريفية، وقد بلغت قيمة إجمالي الناتج المحلي الزراعي العربي في عام ٢٠١٧ أكثر من ١٥٤ مليار دولار، وتبلغ نسبته من

إجمالي الناتج المحلي العربي نحو ٥,٥% فقط، وتساهم بمصر بحوالي ٢٥,٦%، وتليها السودان بنسبة ١٦,٢%، ثم الجزائر بنسبة ١١,٥%، فالمغرب والسعودية بنسبة ٩,٦% لكل منهما علي حده.

تقدر المساحة المنزرعة في الوطن العربي بنحو ٧٢,١ مليون هكتار بنسبة ٥,٤% من إجمالي المساحة الجغرافية للدول العربية، حيث يبلغ مساحة الزراعات المستديمة منها ٩,٦ مليون هكتار (٥,٩ مليون هكتار زراعات مطرية، و٣,٧ مليون هكتار مساحات مروية) بينما يبلغ مساحة الزراعات الموسمية حوالي ٥٠,٦ مليون هكتار (٣٩ مليون هكتار زراعات مطرية و١١,٦ مليون هكتار مساحات مروية)، بالإضافة إلى مساحات صالحة للزراعة ولا تستخدم تقدر بحوالي ١٢ مليون هكتار، وتشغل الغابات مساحة تقدر بنحو ٥٢ مليون هكتار، بينما تشغل المراعي أكبر مساحة على مستوى الوطن العربي حيث تزيد عن ٤٢٥ مليون هكتار.

ويبلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة بالوطن العربي حوالي ٢٥٨ مليار متر<sup>٣</sup>، ويتراجع نصيب الفرد منها عاما بعد عام بسبب عدم زيادتها وكثرة النزاعات والحروب حول مصادرها وتزايد النمو السكاني فضلا عن تلوثها، وهذا الأوضاع أدت دخول العديد من الدول العربية تحت خط الفقر المائي والمقدر بألف متر<sup>٣</sup> للفرد في السنة.

بالرغم من ذلك فقد شهدت الأعوام الأخيرة تحسنا ملحوظا في مؤشرات التنمية الزراعية بالوطن العربي فيما يتعلق بتطور الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، وانعكس ذلك بشكل كبير علي معدلات الإنتاج الغذائي، ويرجع ذلك إلى استخدام بعض التقنيات الحديثة وتوفير الميكنة الزراعية فضلا عن التوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية والمخصبات ومنظمات النمو، وبالرغم من ذلك إلا أنها لم تصل إلى المستويات العالمية، خاصة في الإنتاج النباتي حيث بلغ الرقم القياسي للإنتاج النباتي في عام ٢٠١٧ بالوطن العربي ١١٨,٤% بينما مثيله العالمي وصل إلى ١٢٤,٥%، وتفوق الرقم القياسي العربي للإنتاج الحيواني بأربع درجات حيث بلغ ١٢٢% بينما مثيله العالمي وصل إلى ١١٨% (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٩).

### المشكلة البحثية

بالرغم من كبر مساحة المراعي على مستوى الوطن العربي (٤٢٥ مليون هكتار)، وتفوق الرقم القياسي العربي للإنتاج الحيواني (١٢٢%) علي مثيله العالمي، وكثرة أعداد الثروة الحيوانية بالوطن العربي والتي تصل إلى نحو ٣٥٢ مليون رأس، تمثل الأبقار ٥٥,١ مليون رأس بنسبة ١٥,٦%، ويمثل الجاموس ٤,٤ مليون رأس

بنسبة ١,٣%، بينما تمثل رؤوس الأغنام ١٨٤,٢ مليون رأس بنسبة ٥٢,٣%، والماعز تمثل ٩١,٣ مليون رأس بنسبة ٢٦%، وأخيرا الإبل يبلغ عددها نحو ١٦,٧ مليون رأس بنسبة ٤,٧%، إلا أن نصيب الفرد العربي من اللحوم والألبان ما زال متدني نسبيا عن نصيب الفرد علي المستوي العالمي وخاصة عند المقارنة بالدول المتقدمة، حيث تنخفض إنتاجية هذه الرؤوس من اللحوم والألبان وذلك للاعتماد علي النظام الرعوي التقليدي، وتدهور المراعي، وقلة الميزانيات المخصصة لتحسين الثروة الحيوانية.

أيضا بالرغم من النمو في إنتاج لحوم الدواجن وبيض المائدة، حيث يمثل إنتاج لحوم الدواجن ٤,٤ مليون طن، وتنتج مصر منه أكثر من ٢٣% وتليها المغرب والسعودية والجزائر بنسب ١٦,٧%، ١٥,٩%، ١٠%، على التوالي، ثم يأتي خلفهما الأردن (٦,٧%)، واليمن (٤,٢%)، ويصل إنتاج بيض المائدة إلي أكثر من ٢ مليون طن، إلا أن هذه الصناعة تعتمد بشكل كبير علي استيراد الأعلاف والأدوية البيطرية واللقاحات فضلا عن مستلزمات الإنتاج مما يعتبر تهديد خطيرا لكافة دول الوطن العربي في حال حدوث أزمات اقتصادية أو سياسية.

ورغم أن الإنتاج العربي من الأسماك يبلغ نحو ٥,٦ مليون طن في عام ٢٠١٨ حيث يشكل الإنتاج في مصر نحو ثلث الإنتاج العربي (٣٤%)، ويليه المغرب بنسبة تزيد عن ٢٧%، ثم موريتانيا بأكثر من ١٥%، إلا أن الوطن العربي يمتلك مقومات وإمكانات كبيرة تؤهله لزيادة الإنتاج بالآلاف من الأطنان عن طريق الاستزراع والعناية بالمصايد.

لهذه الأسباب السابقة اهتمت الدراسة بتوضيح الملامح والتحديات والمقترحات التي من شأنها الاهتمام بالثروة الحيوانية ووضعها موضع الاهتمام أمام أصحاب القرار، والعمل مع الخبراء والمتخصصين والفنيين وأصحاب العلاقة علي النهوض بهذا القطاع الحيوي وإعطاءه أولوية قصوى علي خريطة الإنتاج الزراعي بالوطن العربي.

#### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلي تحليل الملامح والتحديات والمقترحات للإنتاج الحيواني والداجني والسلمي بالوطن العربي من خلال الأهداف التالية:

١. التعرف علي الملامح الرئيسية للإنتاج الحيواني والداجني والسلمي بالوطن العربي.

٢. التعرف علي التحديات التي تواجه تنمية الإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي بالوطن العربي.
٣. وضع المقترحات المناسبة لتنمية وتطوير الإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي بالوطن العربي.

### الاستعراض المرجعي

يوجد العديد من الدراسات والبحوث والتقارير التي تناولت موضوع تنمية الثروة الحيوانية والداخلية والسمكية بالوطن العربي (الإتحاد التعاوني الزراعي المركزي، ٢٠٠٦، FAO، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠٠٩، Benson، ٢٠٠٨، موقع الحوار، ٢٠١٠، World Development Report، ٢٠١٢، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠١٠، ٢٠١٠-٢٠١٤، تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٠-٢٠١٥، العبادي، ٢٠١٥، نجار، ٢٠١٦، السكوت، ٢٠١٦، اللحيدان، ٢٠١٧، الشبكة المعلوماتية للتنمية الزراعية، ٢٠١٧، الأهرام الزراعي، ٢٠١٧، تقرير أفريقيا الإخباري).

ونلخص ما جاء بهذه الدراسات والبحوث والتقارير فيما يلي:

ساعدت الأراضي الشاسعة بالوطن العربي وخاصة الصحراوية والساحلية منها على زيادة المراعي ونمو تربية الحيوانات على اختلاف أنواعها من أغنام، وماعز، وأبقار، وأبل وغيرها، وتتباين الدول العربية تباينا كبيرا في حجم الثروة الحيوانية حيث تشكل القطعان الحيوانية في كل من السودان والصومال وموريتانيا ما يزيد عن ٥٠% من القطعان الكلية في الوطن العربي، وهذه الدول هي المصدر للحيوانات الحية علي مستوي الوطن العربي، بينما تعتبر الدول العربية الأخرى مستوردة للحيوانات وللمنتجات الحيوانية بدرجات متفاوتة تصل إلى أعلى معدلاتها في دول الخليج، بينما تشكل الثروة السمكية نموا واضحا في مصر والمغرب وموريتانيا وسلطنة عمان وتونس واليمن.

وتعاني الثروة الحيوانية والداخلية والسمكية في الوطن العربي من صعوبات ومعوقات كثيرة حالت دون تحقيق الاكتفاء الذاتي في منتجاتها في كثير من الدول العربية بل والاعتماد بشكل كبير على الاستيراد من الخارج وما يتبع ذلك من استنزاف للموارد المالية وما يؤدي إليه من عقبات أخرى.

وتتسم الثروة الحيوانية في الوطن العربي بعدم الاستقرار في معدلاتها الإنتاجية ويرجع ذلك إلى الاعتماد علي الزراعات المطرية ووجود المراعي

الطبيعية في المناطق الجافة وشبه الجافة، وهذا يؤدي إلى التوجه نحو تربية أنواع معينة من الحيوانات قادرة على التأقلم مع الظروف البيئية القاسية، إضافة إلى أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال العقود الماضية أدت إلى استغلال المناطق الرعوية وفق نظم وأساليب غير رشيدة اعتمدت على المصالح الذاتية والأنية مما أدى إلى اختلال التوازن البيئي، وتقدر مساحة المراعي الطبيعية بحوالي 500 مليون هكتار تمثل أكثر من ثلث المساحة الكلية للوطن العربي ويقع معظمها في المناطق الجافة وشبه الجافة ويقدر إنتاجها العلفي بحوالي ١٤٠ مليون طن، وتقدر نسبة الحيوانات في هذه المناطق بنحو ٣٠% من الأبقار، و٧٠% من الأغنام والماعز، و٩٠% من الإبل.

ومن معوقات الثروة الحيوانية في الوطن العربي والتي يختلف تأثرها بين دولة وأخرى، حيث يمكن تحديد أكثرها عمومية على النحو التالي: قلة معدلات هطول الأمطار وعدم انتظام هطولها وتكرار فترات الجفاف مما يحد من التنمية الزراعية ومن إنتاجية المراعي الطبيعية، ندرة موارد المياه المستديمة ماعدا مناطق الأنهار الكبرى، مناخ المنطقة العربية والتغيرات التي طرأت عليه من درجات حرارة ورطوبة عالية لها تأثير سلبي على الحيوانات وإنتاجها من اللحم واللبن، بالإضافة لذلك يتميز نظام الإنتاج الحيواني السائد في المناطق الجافة وشبه الجافة باعتماده على الترحال الموسمي، وبرغم التدهور الذي حصل في هذه المناطق إلا أن الرعاة يملكون الآن بمرحلة صعبة تتمثل في فقدان الدعم الاقتصادية في حياتهم فضلا عن تدني دخولهم، حيث اختار العديد منهم الاستقرار في المدن أو في المناطق الزراعية حيث تتوفر فرص أفضل للعمل والدخل، بالإضافة إلى الرعي المبكر والجائر وقطع الأشجار واقتلاع الشجيرات يؤدي إلى تعرية التربة وانتشار التصحر في مناطق شاسعة من مناطق المراعي.

كما أن تنمية الثروة الحيوانية والداجنية والسمكية تعاني بسبب عدم وجود خطط واضحة ومتكاملة لتنمية في عدد كبير من الدول العربية ويتم تنفيذ المشروعات بطريقة سريعة ودون توفر المعلومات الكافية عن الجوانب الفنية والاقتصادية لها، وقد تنفذ بعض المشاريع لاعتبارات سياسية على حساب الجدوى الاقتصادية، وتفترق معظم الدول إلى وجود تنسيق كاف ما بين الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب العلاقة، وقد يكون لعدم كفاية الموارد المالية المتاحة للتنمية في العديد من الدول العربية أثر كبير في تأخر ترتيب تنمية الثروة الحيوانية والداجنية والسمكية في سلم الأولويات، خاصة وأن مشاريع التنمية المتكاملة تحتاج إلى برامج بعيدة المدى وإلى استثمارات مالية مرتفعة نسبيا.

ويؤدي أيضا عدم وجود سياسات شاملة لصيانة وتحسين المراعي، والافتقار إلى التكامل في تخطيط وتنمية مشاريع الإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي وسيادة نظم الإنتاج التقليدية وما يتبعها من انخفاض مردود وحدة المساحة وعدم الاستفادة من المخلفات الزراعية في تغذية الحيوان، والاعتماد بشكل كبير على الأعلاف المستوردة التي تخضع لتقلبات كبيرة في أسعارها ومدى توفرها إلى تدهور الأوضاع في مجال الثروة الحيوانية ويزيد من ذلك الأعلاف التي تشكل أكبر عائق أمام تنمية هذه الثروة وتساهم في اتساع الفجوة بين موارد الأعلاف المحلية والاحتياجات الغذائية.

وبينت الدراسات والبحوث ظهور عدد كبير من العوامل المحددة لتنمية الثروة الحيوانية والداخلية ومن أهمها: افتقار العديد من الدول العربية إلى الخدمات الأساسية مما يشكل عائقا أمام تنفيذ مشاريع تنمية الثروة الحيوانية والداخلية، عدم ملائمة سياسات تسعير المنتجات الحيوانية والداخلية مع التطور المرغوب وتفقر نظم الأسعار الجبرية إلى المرونة، عدم كفاءة أساليب الإنتاج وعدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة العالمية، عدم وجود نظم لتسويق المنتجات الحيوانية، الخدمات الصحية البيطرية بالدول العربية دون المستوى المرغوب وتحتاج إلى إمكانيات بشرية ومادية كبيرة، وبالرغم من تعدد الهيئات والمعاهد والمراكز المهمة بدراسات وأبحاث الثروة الحيوانية والداخلية في الوطن العربي إلا أنها لم تساهم بشكل فعال حتى الآن في استراتيجيات وخطط لتنمية في هذا المجال.

أكدت التقارير الرسمية وغير الرسمية علي وجود فجوة كبيرة بين معدل الاستهلاك ومعدل الإنتاج ومن أهم أسبابها: زيادة عدد السكان، عدم توفر مراعي كافية، ضعف إنتاجية الحيوانات المحلية، محدودية الموارد المائية، الاعتماد على نظم التربية والتغذية التقليدية وعدم استخدام الأساليب الحديثة، قلة الأيدي العاملة المؤهلة في مجال الإنتاج الحيواني والداخلي، وجود أمراض حيوانية وداخلية مستوطنة (الطاعون البقري، الحمى القلاعية، أنفلونزا الطيور والتسمم الدموي وغيرها)، تغير الأنماط الاستهلاكية في المجتمعات العربية، ضآلة حجم الاستثمارات في مجال الإنتاج الحيواني والداخلي، عدم الاهتمام بالحيازات المنزلية الصغيرة والتي توجد في القرى وأحيانا في المدن وتعتمد علي تربية المجترات الصغيرة من الغنم والماعز وتربية الدواجن والتي تساهم في توفير بعض الاحتياجات الأسرية، عدم التقويم المستمر لمشاريع الإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي التي أنشأتها معظم الدول العربية سواء من خلال القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو التعاوني ويستخدم فيها التكنولوجيا الحديثة والإنتاج المكثف.

لكل ما سبق تهتم الدراسة الحالية بتقييم الملامح الخاصة بتنمية الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي وأهم التحديات التي تواجهه، بالإضافة إلى تقديم العديد من المقترحات والتوصيات القابلة للتنفيذ علي المدى القصير والمتوسط والطويل.

### المنهج البحثي

**نوع الدراسة:** لتحقيق أهداف الدراسة بالتعرف علي أهم الملامح الرئيسية للإنتاج الحيواني والداجني والسمكي بالوطن العربي تم اختيار نمط الدراسات الوصفية، والتي تهدف إلي معرفة خصائص الظواهر المدروسة والوقوف علي محدداتها، وقد تم ذلك من خلال التعرف علي التغيرات الحادثة في تطور إجمالي الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي بالوطن العربي في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، وتطور إجمالي الاستهلاك الحيواني والداجني والسمكي بالوطن العربي في نفس الفترة، وكذلك معدلات الاكتفاء الذاتي للإنتاج الحيواني والداجني والسمكي بالوطن العربي لنفس الفترة، وأيضا قيمة الفجوة الغذائية للإنتاج الحيواني والداجني بالوطن العربي في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨، وقيمة الفاقد من الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي بالوطن العربي في عام ٢٠١٨، بالإضافة إلي إجمالي التجارة البيئية العربية للإنتاج الحيواني لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بما تشمله من إجمالي صادرات و واردات.

**المنهج المستخدم:** واستخدم المنهج الوصفي لتحقيق نفس الأهداف لبيان التغيرات التي حدثت في الفترة بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٥، كذلك للاستفادة من التقارير والبيانات للوصول إلي تعميمات تتعلق بالظاهرة موضوع الدراسة.

**مصادر البيانات:** تم الحصول علي بيانات الدراسة من العديد من المصادر تضمنت ما يلي: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، لأعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، وأيضا التقارير الدورية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بالموقع الإلكتروني للمنظمة علي الشبكة الدولية، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، وبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري لعام ٢٠١٨.

**متغيرات الدراسة:** اشتملت الدراسة علي المتغيرات التالية:

١- إجمالي الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي بالوطن العربي في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩ مقدرًا بالمليون طن.



- ٢- إجمالي الاستهلاك الحيواني والداجني والسمكي بالوطن العربي في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ مقدرًا بالمليون طن.
- ٣- معدلات الاكتفاء الذاتي للإنتاج الحيواني والداجني والسمكي بالوطن العربي في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ مقدرًا كنسب مئوية لنتائج طرح إجمالي الاستهلاك من إجمالي الإنتاج.
- ٤- قيمة الفجوة الغذائية للإنتاج الحيواني والداجني بالوطن العربي في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ مقدرًا بالمليار دولار.
- ٥- قيمة الفاقد من الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي بالوطن العربي في عام ٢٠١٨ مقدرًا بالمليون طن.
- ٦- إجمالي التجارة البينية العربية للإنتاج الحيواني (صادرات وواردات) لعامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ مقدرًا بالمليار دولار.

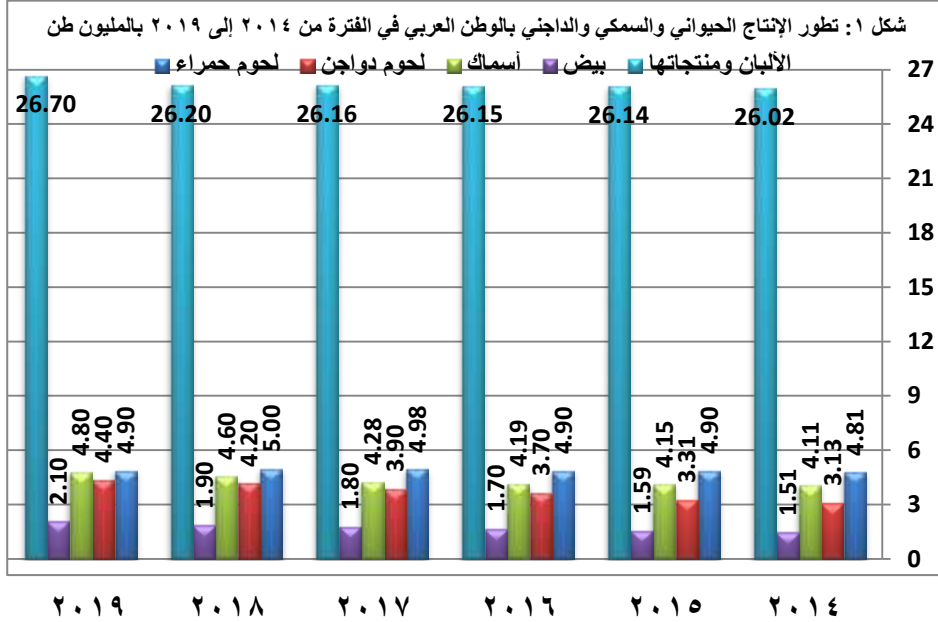
**معالجة البيانات والأساليب الإحصائية:** تم معالجة البيانات من خلال وصف التغيرات التي طرأت عليها في الفترات الزمنية السابق ذكرها، واستخدمت النسب المئوية لمقارنة بين القيم في السنوات المدروسة، كما استخدمت المنحنيات والأعمدة كرسوم بيانية للتعرف على اتجاه المتغيرات في الفترة المدروسة.

#### نتائج الدراسة ومناقشتها

#### أولاً: الملامح الرئيسية للإنتاج الحيواني والداجني والسمكي بالوطن العربي

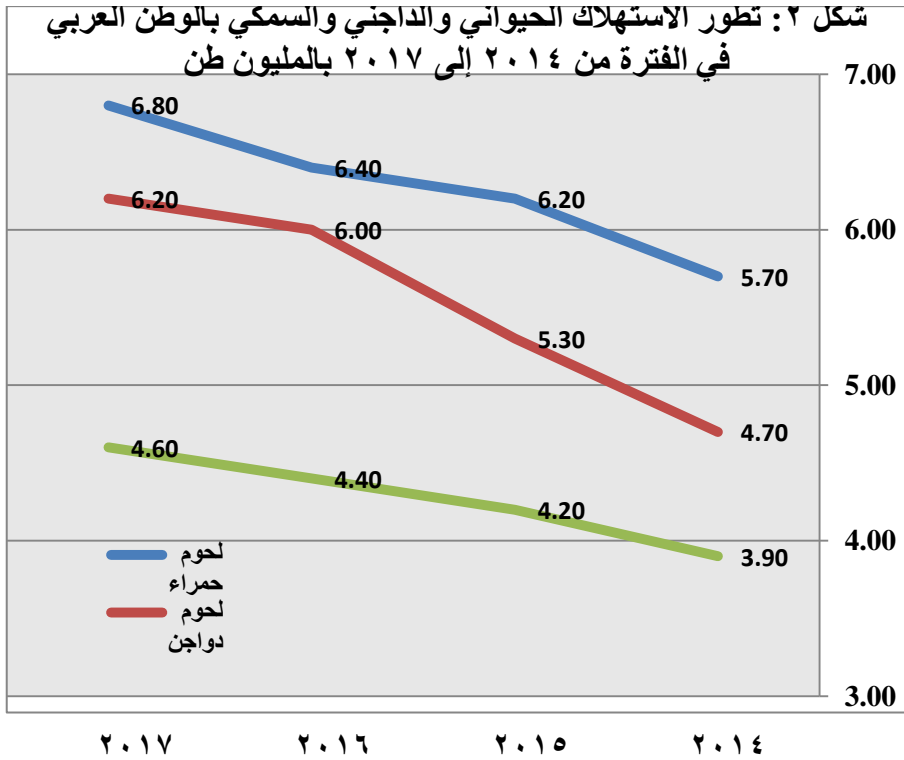
- ١- تطور إجمالي الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي بالوطن العربي (١) يبين شكل (١) تطور إجمالي الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي بالوطن العربي في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩، حيث يتضح منه زيادة إجمالي إنتاج اللحوم الحمراء من ٤,٨١ مليون طن في عام ٢٠١٤ إلى ٥ مليون طن في عام ٢٠١٤ ثم انخفاضها بمقدار ١٠٠ ألف طن في عام ٢٠١٩ لتبلغ ٤,٩ مليون طن، كما يبين الشكل زيادة إجمالي إنتاج لحوم الدواجن من ٣,١٣ مليون طن في عام ٢٠١٤ إلى ٤,٤ مليون طن في عام ٢٠١٩، بزيادة تقدر بحوالي ١,٣ مليون طن، وفي نفس السياق زاد إجمالي إنتاج الأسماك من ٤,١١ مليون طن في عام ٢٠١٤ إلى ٤,٨ مليون طن في عام ٢٠١٩، بزيادة تقدر بحوالي ٦٩٠ ألف طن، كما يوضح نفس الشكل زيادة إنتاج بيض المائدة بالوطن العربي في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩، حيث بلغ ١,٥١ مليون طن في عام ٢٠١٤ ووصل في عام ٢٠١٩ إلى ٢,١ مليون طن بزيادة تقدر بأكثر من نصف مليون طن (٥٩٠ ألف طن)، كما تبين أن إجمالي إنتاج الألبان ومنتجاتها زادت في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩، حيث بلغت ٢٦,٠٢

مليون طن في عام ٢٠١٤ ووصلت في عام ٢٠١٩ إلى ٢٦,٢ مليون طن بزيادة تقدر بنحو ١٨٠ ألف طن.



## ٢- تطور إجمالي الاستهلاك الحيواني والداجني والسمكي بالوطن العربي

يبين شكل (٢) تطور إجمالي الاستهلاك الحيواني والداجني والسمكي بالوطن العربي في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، حيث يتضح منه زيادة استهلاك اللحوم الحمراء من ٥,٧ مليون طن في عام ٢٠١٤ إلى ٦,٨ مليون طن في عام ٢٠١٧ بزيادة تقدر بحوالي ١,١ مليون طن، كما يبين الشكل زيادة إجمالي استهلاك لحوم الدواجن من ٤,٧ مليون طن في عام ٢٠١٤ إلى ٦,٢ مليون طن في ٢٠١٧، بزيادة تقدر بحوالي ١,٥ مليون طن، وفي نفس السياق زاد إجمالي استهلاك الأسماك من ٣,٩ مليون طن في عام ٢٠١٤ إلى ٤,٦ مليون طن في عام ٢٠١٧، بزيادة تقدر بحوالي ٧٠٠ ألف طن.



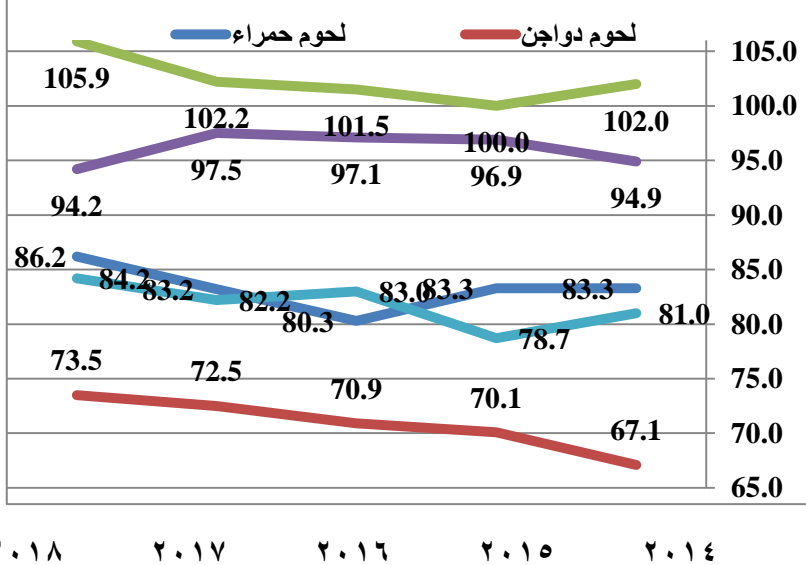
٣- معدلات الاكتفاء الذاتي للإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي بالوطن العربي دائماً يعقب كميات الإنتاج وكميات الاستهلاك سؤال يتبادر إلى الذهن ما هي معدلات الاكتفاء الذاتي؟ ويبين شكل (٣) تطور معدلات الاكتفاء الذاتي للإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي بالوطن العربي في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ حيث شهدت هذه الفترة تطورات متباينة كما يوضح الشكل البياني فقد زادت معدلات الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء من ٨٣,٣% عام ٢٠١٤ إلى ٨٦,٢% في عام ٢٠١٨، كما يلاحظ انخفاضها بشكل كبير في عام ٢٠١٣ حيث بلغت ٨٠,٣% فقط مما يعني احتياج الوطن العربي إلى استيراد ما يعادل خمس الإنتاج من اللحوم الحمراء لتغطية هذه العجز (٢٠%) في هذا العام، وفيما يتعلق باللحوم البيضاء أو الدواجن يوضح نفس الشكل زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء من ٦٧,١% عام ٢٠١٤ إلى ٧٣,٥% في عام ٢٠١٨، حيث استمرت الزيادات المتوقعة خلال الخمس سنوات المدروسة.

وفيما يخص الأسماك فيوضح نفس الشكل وجود اكتفاء ذاتي منها علي مستوي الوطن العربي، وتحقق بعض الدول العربية فائض منها بينما بعض الدول تعاني من نقص وعجز عن تلبية احتياجات مواطنيها من الأسماك، ولكن علي مستوي الإجمالي يوجد فائض يتضح في نسبة اكتفاء ذاتي وصلت إلى ١٠٢% عام ٢٠١٤ وارتفعت لتصل إلي ما يقرب من ١٠٦% في عام ٢٠١٨، وهناك إمكانيات كبيرة لزيادة حجم الفائض وتصدير كميات منه خارج نطاق المنطقة العربية.

أما بيض المائدة فيوضح شكل (٣) أن الاكتفاء الذاتي منه وصل في عام ٢٠١٧ إلى ٩٧,٥% وهي تعتبر أعلى معدلاته خلال الخمس سنوات المدروسة، وتقرب الدول العربية من تحقيق الاكتفاء الذاتي من بيض المائدة بالرغم من انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي من حوالي ٩٥% عام ٢٠١٤ إلى ٩٤,٢% في عام ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بالألبان ومنتجاتها يوضح شكل (٣) زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من ٨١% عام ٢٠١٤ إلى ٨٤,٢% في عام ٢٠١٨، كما يلاحظ انخفاض معدل الاكتفاء الذاتي من الألبان ومنتجاتها إلى ٧٨,٧% في عام ٢٠١٥ بينما بلغ أعلى معدل للاكتفاء الذاتي (٨٣%) في عام ٢٠١٨.

شكل ٣: معدلات الاكتفاء الذاتي للإنتاج الحيواني والسمكي بالوطن العربي



ثانيا: التحديات التي تواجه تنمية الإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي بالوطن العربي

### ١ - الفجوة الغذائية للإنتاج الحيواني والداخلي بالوطن العربي

تشير بيانات جدول (١) إلى أن قيمة إجمالي الفجوة الغذائية الكلية للسلع الزراعية بالوطن العربي تتراوح بين ٣٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٦ وبين ٣٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٨، بينما قيمة إجمالي الفجوة الغذائية للإنتاج الحيواني والداخلي بالوطن العربي تتراوح بين ٨,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٦ وبين ٨,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٨، وانخفضت إلى أقل معدلاتها في عام ٢٠١٧ حيث بلغت تقريبا ٦,٧ مليار دولار، وقد أدى ذلك إلى تفاوت نسبها مع قيمة الفجوة الغذائية الكلية للسلع الزراعية من ٢٢,٤% إلى ما يقرب من ٢٠% ثم قفزت لتصل إلى أكثر من ربع قيمة الفجوة الغذائية الكلية (٢٦,٣%)، مما يستلزم معه زيادة الإنتاج في كافة المحاصيل والسلع الغذائية تداركا لاتساع الفجوة أكثر من ذلك خاصة في السلع والمنتجات الحيوانية والداخلي.

وبتفسير البيانات الواردة في جدول (١) يتضح أن قيمة الفجوة الغذائية في اللحوم الحمراء بالوطن العربي انخفضت حوالي ٢٠ مليون دولار في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨، حيث بلغت ٣ مليار دولار في عام ٢٠١٦ وانخفضت إلى ٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٨، كما انخفضت قيمة الفجوة الغذائية في اللحوم البيضاء (الدواجن) بالوطن العربي انخفضت حوالي ٢٠ مليون دولار أيضا في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨، حيث بلغت ٣,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٦ وانخفضت إلى ٣,١ مليار دولار في عام ٢٠١٨، وثبتت قيمة الفجوة الغذائية في بيض المائدة بالوطن العربي عند قيمة ١٠٠ مليون دولار بين عام ٢٠١٦ وعام ٢٠١٨ بالرغم من انخفاضها في عام ٢٠١٧ إلى ٩٠ مليون دولار.

جدول (١) قيمة الفجوة الغذائية للإنتاج الحيواني والداخلي بالوطن العربي في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ مقدره بالمليار دولار

السنة	قيمة الفجوة الغذائية للإنتاج الحيواني والداخلي					النسبة المئوية
	اللحوم حمراء	لحوم دواجن	البيض	الألبان ومنتجاتها	إجمالي	
٢٠١٦	3.00	3.30	0.10	2.20	٨,٦	٢٢,٤%
٢٠١٧	3.70	3.10	0.09	2.80	٦,٦٩	١٩,٦%
٢٠١٨	2.80	3.10	0.10	2.80	٨,٨	٢٦,٣%

وبالرغم من الانخفاض في قيمة الفجوة الغذائية في اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والثبات لقيمة الفجوة الغذائية في بيض المائدة، إلا أن البيانات بجدول (١) تشير إلى زيادة قيمة الفجوة الغذائية في الألبان ومنتجاتها لتأكل قيمة أي زيادة تحققت في السلع الأخرى، فقد بلغت قيمتها ٢,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٦ وازادت إلى ٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٨، حيث زادت بقيمة ٦٠ مليون دولار، وقد ساهم ذلك في ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية للإنتاج الحيواني والداجني، وأدى ذلك إلى النسبة المئوية لقيمة الفجوة الغذائية الكلية لتصل إلى ٢٦,٣%.

## ٢- قيمة الفاقد من الإنتاج الحيواني والداجني بالوطن العربي

التحدي الثاني من تحديات تنمية الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي بالوطن العربي هو قيمة الفاقد في المراحل المختلفة من الإنتاج والنقل والتخزين والتصنيع والتعبئة والتوزيع والاستهلاك حيث يقدر بكميات طائلة يمكن أن تساهم بشكل كبير في سد الفجوة الغذائية بالوطن العربي، ويبين جدول (٢) قيمة الفاقد من الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي بالوطن العربي في عام ٢٠١٨ مقدرا بالمليون طن، وتشير البيانات بالجدول أن إجمالي إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء يصل إلى ٩,٣٤ مليون طن يتم فقد ٢,١٩ مليون طن بنسبة ٢٣,٥% من إجمالي الإنتاج أي ما يقرب من ربع الإنتاج بالوطن العربي، وعن مراحل الفقد المختلفة يتضح أن أكبر كمية للفاقد كانت في مرحلة الاستهلاك حيث وصلت إلى ٦٦٠ ألف طن، بينما أقلها في مرحلة النقل والتوزيع حيث بلغت ٢٠ ألف طن فقط، وتراوحت بقية قيم الفقد في المراحل المختلفة بين ٦٥٠ ألف طن، ٤٧٠ ألف طن، ٤٨٠ ألف طن لمراحل الإنتاج، والتصنيع والتعبئة، والتوزيع علي التوالي.

كما تبين بيانات الجدول أن إجمالي إنتاج الأسماك يصل إلى ٤,٨٢ مليون طن يتم فقد ١,٤٤ مليون طن بنسبة ٣٠% تقريبا من إجمالي الإنتاج أي ما يقرب من ثلث الإنتاج بالوطن العربي، وعن مراحل الفقد المختلفة يتضح أن أكبر كمية للفاقد كانت في مرحلتي التصنيع والتعبئة، والتوزيع حيث بلغت إلى ٣٨٠ ألف طن، بينما أقلها في مرحلتي النقل والتوزيع، والاستهلاك حيث بلغت ١٩٠ ألف طن، وبلغت قيمة الفقد في مرحلة الإنتاج نحو ٢٩٠ ألف طن.

جدول (٢) قيمة الفاقد من الإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي بالوطن العربي في عام ٢٠١٨ مقدرًا بالمليون طن

النوع	إجمالي الإنتاج	الفاقد في المراحل المختلفة					النسبة المئوية للفاقد من إجمالي الإنتاج
		الإنتاج	النقل والتخزين	التصنيع والتعبئة	التوزيع	الاستهلاك	
اللحوم الحمراء والبيضاء	9.34	0.65	0.02	0.47	0.48	0.66	23.5%
الأسماك	4.82	0.29	0.19	0.38	0.38	0.19	29.9%
الألبان ومنتجاتها	26.72	0.80	1.60	0.53	1.87	0.53	20.0%

وتشير بيانات جدول (٢) أن إجمالي إنتاج الألبان ومنتجاتها يصل إلى ٢٦,٧٢ مليون طن يتم فقد ٥,٣٤ مليون طن بنسبة ٢٠% من إجمالي الإنتاج، أي ما يقرب من خمس الإنتاج بالوطن العربي، وعن مراحل الفقد المختلفة يتضح أن أكبر كمية للفاقد كانت في مرحلة التوزيع حيث وصلت إلى ١,٨٧ مليون طن، بينما أقلها في مرحلتَي التصنيع والتعبئة، والاستهلاك حيث بلغت ٥٣٠ ألف طن، وتراوحت بقية قيم الفقد بين ١,٦ مليون طن في مرحلة النقل والتخزين و ٨٠٠ ألف طن في مرحلة الإنتاج.

بصورة عامة يتضح فقد ما يقرب من ٢٥%، ٣٠%، ٢٠% من الإنتاج الكلي في اللحوم الحمراء والبيضاء، والأسماك، والألبان ومنتجاتها علي التوالي مع احتياجاتنا الشديدة لهذه الكميات من الغذاء لسد الاحتياجات المتزايدة ولسد الفجوة الغذائية السابق الإشارة إليها.

### ٣- ضعف التجارة البينية للإنتاج الحيواني بالوطن العربي

المحدد الثالث والأخير هو ضعف التجارة البينية للإنتاج الحيواني بين الدول العربية والمثير للانتباه أنها تنخفض من عام لآخر رغم الاحتياج الشديد لزيادتها، فقد انخفض الإجمالي العام للتجارة البينية من ٨,٢٣ مليار دولار في عام ٢٠١٧ إلي ٦,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٨، بقيمة انخفاض تقدر بنحو ١,٤٣ مليار دولار، كما تبين انخفاض إجمالي الواردات بين الدول العربية من ٣,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٧ إلي ٣,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٨، وبقيمة تقدر بنحو ٣٠٠ مليون دولار، كما اتضح انخفاض إجمالي الصادرات بين الدول العربية من ٤,٣٣ مليار دولار في عام ٢٠١٧ إلي ٣,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٨، وبقيمة تقدر بنحو ١,١٣ مليار دولار.

وتشير بيانات جدول (٣) أن واردات الحيوانات الحية انخفضت من ١,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٨٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٨، كما انخفضت الصادرات للحيوانات الحية من ١,٤١ مليار دولار في عام ٢٠١٧ إلى ١,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٨، وبالتبعية انخفض إجمالي التجارة البينية للحيوانات الحية بين الدول العربية من ٣,٠٢ مليار دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٢,١ مليار دولار في عام ٢٠١٨، بقيمة تقترب من مليار دولار (٩٢٠ مليار دولار)، ومثلت هذه القيمة من الحيوانات الحية نسبة ١٠,٦% في عام ٢٠١٧ من إجمالي التجارة البينية الكلية بالوطن العربي، بينما مثلت ١٢,٦% في عام ٢٠١٨.

جدول (٣) إجمالي التجارة البينية العربية للإنتاج الحيواني لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ مقدره بالمليار دولار

عام ٢٠١٧				
النوع	الواردات	الصادرات	إجمالي التجارة البينية للإنتاج الحيواني	النسبة المئوية لإجمالي التجارة البينية الكلية
الحيوانات الحية	١,٦٠	1.41	3.02	10.6%
اللحوم بأنواعها	0.49	0.27	0.76	2.7%
الألبان ومنتجاتها	1.81	2.65	4.46	15.6%
الإجمالي	٣,٩٠	٤,٣٣	٨,٢٣	
عام ٢٠١٨				
النوع	الواردات	الصادرات	إجمالي التجارة البينية للإنتاج الحيواني	النسبة المئوية لإجمالي التجارة البينية الكلية
الحيوانات الحية	1.3	0.8	2.1	12.6%
اللحوم بأنواعها	0.3	0.3	0.6	3.7%
الألبان ومنتجاتها	٢,٠	2.1	4.1	24.7%
الإجمالي	٣,٦	٣,٢	٦,٨	

وتبين بيانات جدول (٣) أيضا أن واردات اللحوم بأنواعها الحمراء والبيضاء انخفضت من ٤٩٠ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٨، بينما زادت الصادرات للحوم بأنواعها الحمراء والبيضاء من ٢٧٠ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٨، وبالرغم من الزيادة البسيطة في الصادرات بنحو ٣٠ مليون دولار إلا أنها لم تؤثر علي إجمالي التجارة البينية للحوم بأنواعها الذي انخفض من ٧٦٠ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٦٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٨، وبقيمة تقدر بنحو ١٦٠ مليون دولار، ومثلت



هذه القيمة من اللحوم بأنواعها الحمراء والبيضاء نسبة ٢,٧% في عام ٢٠١٧ من إجمالي التجارة البينية الكلية بالوطن العربي، بينما مثلت ٣,٧% في عام ٢٠١٨.

وتشير بيانات جدول (٣) كذلك إلى أن واردات الألبان ومنتجاتها زادت من ١,٨١ مليار دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٢ مليار دولار في عام ٢٠١٨، بينما انخفضت الصادرات للألبان ومنتجاتها من ٢,٦٥ مليار دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٢,١ مليار دولار في عام ٢٠١٨، وبالرغم من الزيادة في الواردات بين دول الوطن العربي بنحو ١٩٠ مليون دولار إلا أنها لم تؤثر علي إجمالي التجارة البينية للألبان ومنتجاتها الذي انخفض من ٤,٤٦ مليار دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٤,١ مليار دولار في عام ٢٠١٨، بقيمة تقدر بأكثر من ثلث مليار دولار (٣٦٠ مليار دولار)، ومثلت هذه القيمة من الألبان ومنتجاتها نسبة ١٥,٦% في عام ٢٠١٧ من إجمالي التجارة البينية الكلية بالوطن العربي، بينما مثلت ٢٤,٧% في عام ٢٠١٨.

### التوصيات والمقترحات

فيما يلي عدد من التوصيات والمقترحات التي تعمل علي تنمية وتطوير الإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي بالوطن العربي:

١. تعزيز وتنمية الاستثمارات العربية الموجهة نحو أنشطة الإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي لتحقيق أعلى معدلات للأمن الغذائي بالوطن العربي، خاصة في مجالات اللحوم الحمراء والبيضاء والألبان ومنتجاتها مع تسهيل الإجراءات التنفيذية للاستثمار في المشروعات الزراعية ذات العلاقة مع وضع برامج جيدة للاستثمار.
٢. وضع سياسات تمويلية لتطوير ودعم صغار المربين والصيادين بما يحقق الأمن الغذائي العربي.
٣. وضع نظام لإدارة عربية متكاملة لمناطق الرعي ومناطق الصيد مع آلية للتنسيق العربي بين الدول في سياسة المناطق الساحلية والصحراوية والمسطحات المائية المشتركة.
٤. تعزيز علاقات التعاون والتنسيق العربي في مجالات الاستغلال الأمثل للموارد الحيوانية والداخلية والسمكية وتنسيق المواقف في المحافل والهيئات الدولية.
٥. الحد من نسب الفقد والمهدر في المنتجات الحيوانية والداخلية والسمكية وخاصة في مراحل التصنيع والتسويق والاستهلاك.
٦. تشكيل مجالس نوعية مشتركة بين المتخصصين بالدول العربية في كل مجال علي حده، والتنسيق بين هذه المجالس وضم الخبراء والفنيين وأصحاب العلاقة لهذه المجالس.

٧. رفع مستوى الوعي العربي والتعريف بالحقوق والالتزامات والمستجدات والقضايا المثارة والاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال الموارد الحيوانية والداجنية والسمكية.
  ٨. وضع برامج تدريبية متطورة ومكثفة للمربين والصيادين والمتخصصين بالدول العربية في مجال الموارد الحيوانية والداجنية والسمكية.
  ٩. توفير شبكة لنظم المعلومات وخرائط لمناطق الرعي والصيد وتحديد المساحات القابلة للاستخدام المستقبلي وإتاحة ذلك للمربين والصيادين والمتخصصين.
  ١٠. تطوير نظم التجارة والتسويق الإلكتروني لقطاع الإنتاج الحيواني والداجنى والسمكى بين الدول العربية.
  ١١. القيام بمزيد من الدراسات التفصيلية في هذا المجال والتي تأخذ علي عاتقها تفعيل آليات التنفيذ والتطوير واستشراف المستقبل.
  ١٢. القيام بدراسات لإعادة تشكيل سلة المستهلك العربي من المنتجات الحيوانية لصالح المصادر الأقل تكلفة لتحقيق أقصى عائد ممكن للأمن الغذائي.
  ١٣. توفير التوصيات التكنولوجية ودعم جهود الإرشاد الزراعي وتفعيل دور الإعلام والمشاركة المجتمعية بمنظمات المجتمع المدني في مشروعات الإنتاج الحيواني والداجنى والسمكى.
  ١٤. دعم وتشجيع إنشاء جمعيات صغار المربين والصيادين وتطوير القائم منها.
  ١٥. التقييم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المستمر لكافة مجالات الإنتاج الحيواني والداجنى والسمكى.
- كما يوجد بعض التوصيات الخاصة بكل مجال على حده من مجالات الإنتاج الحيواني والداجنى والسمكى، وتذكر لأهميتها.
- أولاً: الحيوانات الكبيرة (الأبقار والجاموس)**
١. خلط السلالات العربية من الأبقار بالسلالات الأجنبية بالدول المعروفة بإنتاجها الضخم من اللحوم والألبان.
  ٢. تنمية الإنتاج لدي صغار ومتوسطي المربين للأبقار والجاموس (ذوي الرؤوس القليلة).
- ثانياً: الحيوانات الصغيرة (الماعز والأغنام)**
١. تنمية إنتاج الماعز والأغنام بالمناطق الصحراوية والهامشية وزيادة إنتاج الألبان منها وتصنيعه كمصدر غذائي للأسر وخاصة للنساء والأطفال.
  ٢. تنمية وتطوير نظم الإنتاج المنزلي للمجترات الصغيرة لتحسين دخل الأسر العربية الريفية.

## ثالثا: الدواجن

١. توفير الأعلاف وزيادة المساحات المنزرعة من محصولي الذرة الصفراء وفول الصويا.
٢. زيادة الطاقة الاستيعابية للمجازر الآلية بالدول العربية.
٣. استيراد وأقلمة جدود دجاج التسمين وأمهات الدجاج البياض.
٤. تطوير أساليب التربية والرعاية ورفع كفاءة التمثيل الغذائي.
٥. توفير الرعاية البيطرية للحد من انتشار الأمراض.
٦. العمل على تبني منظمات المجتمع المدني للمشروعات الصغيرة في مجال تربية الدواجن.

## رابعاً: الأسماك

١. توسيع عمليات الصيد في البحر الأبيض والأحمر وإنشاء المفرخات البحرية.
٢. التحول من الإنتاج للاستهلاك المحلي إلى التصدير خاصة مع وجود فائض يمكن زيادته في الإنتاج.
٣. توفير الإمكانيات والاعتمادات اللازمة لتطهير البحيرات والأنهار والخلجان للحد من التلوث.
٤. إبرام الاتفاقيات بين الدول العربية في مجال الصيد البحري وتحديد الاستفادة من المياه الإقليمية.
٥. وضع القوانين والتشريعات المناسبة لعمليات الصيد الجائر ورأب الصدع في السياسات والتشريعات المتناقضة سواء للصيادين أو المصايد.
٦. تطوير تكنولوجيا تربية وتغذية الأسماك وكذلك تطوير المفرخات لإنتاج الزريعة السمكية.
٧. توفير التكنولوجيا البسيطة والمناسبة (سعر ونوعية) لتطوير نظم التسويق.
٨. تحفيز الاستثمارات العربية في صناعة معدات ولوازم الصيد والنقل وصناعة الأعلاف السمكية.

## خامساً: الرعاية البيطرية

١. وضع نظام ميكروبي ضد الأمراض العابرة للحدود.
٢. إعطاء أولوية خاصة في مكافحة الأمراض التي تهدد صحة الحيوان وكذلك الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان.
٣. تشجيع الاستثمار في مجال تصنيع الأدوية البيطرية واللقاحات.

## المراجع

السكوت، أحمد، ٢٠١٦، استثمار الثروة الحيوانية والداجنية في الولايات السودانية، الأهرام الزراعي، ٢ نوفمبر، بوابة الأهرام الزراعي،

<http://ahram.org.eg/news/47268.aspx>

الشبكة المعلوماتية للتنمية الزراعية، ٢٠١٧، معوقات تنمية الثروة الحيوانية بالوطن العربي، [www.ainagri.com](http://www.ainagri.com)

الشبكة المعلوماتية للتنمية الزراعية، ٢٠١٧، إدارة مشروعات الإنتاج الحيواني بالوطن العربي، [www.ainagri.com](http://www.ainagri.com)

الشبكة المعلوماتية للتنمية الزراعية، ٢٠١٧، تغذية الحيوانات المزرعية،

[www.ainagri.com](http://www.ainagri.com)

العبادي، كفاية، ٢٠١٥، تنمية الثروة الحيوانية، أبريل، [www.mawdoo3.com](http://www.mawdoo3.com)

للحيدان، حمد عبد الله، ٢٠١٧، تعدد مصادر الدخل وإعادة توطين الثروة الحيوانية بالمملكة السعودية، أبريل، جريدة الرياض.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد (٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، لأعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨).

تقرير أفريقيا الإخباري، بدون تاريخ، الثروات الحيوانية في السودان: فرص للاستثمار الواعد، [www.africatnews.net](http://www.africatnews.net)

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧.

منظمة الأغذية والزراعة (FAO) الموقع الإلكتروني، تقرير دوري، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩.

موقع الحوار، ٢٠١٠، الجزائر الثانية عربيا في إنتاج الأغنام والسابعة في تربية الماعز والإبل، [www.djazair.com](http://www.djazair.com)

نجار، دعاء، ٢٠١٦، أهمية الثروة الحيوانية في الجزائر، يناير،

[www.mawdoo3.com](http://www.mawdoo3.com)

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٠٦، الإتحاد التعاوني الزراعي المركزي، وثائق المؤتمر القومي الأول للتعاونيات الزراعية، القاهرة ٨-٩ سبتمبر.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠١٤، قطاع الشؤون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، دراسة مؤشرات الأسعار الزراعية، الجزء الثاني.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠١٥-٢٠١٨، قطاع الشؤون الاقتصادية، تقديرات الدخل من الثروة الحيوانية والداجنة والأسماك، أعداد مختلفة.

Benson, Todd, 2008, Global food crises-monitoring and assessing impact of information policy responses. International Food Policy Research Institute. Washington D.C.

FAO, 20١٥, The State of Food and Agriculture, Biofuels: Prospects, Risks and Opportunities.

FAO, 20١٦, Strategy for Agriculture Development in Egypt up to 20١٤.

FAO, 20١٨, The State of Food Security in the World (SOFI 2008), High food Prices and food Security Threats and Opportunities.

World Development Report, 20١٦, Agriculture for development. The World Bank.

